

مستويات التوليد الاشتقائي من الجذر الثنائي في المعجم العربي معجم العين أنموذجاً*

أ.د. سميرة عبد الله الراهب*

هبة عيسى ونوس**

(تاريخ الإيداع ١٤/ ١٠/ ٢٠٢٠. قِيلَ للنشر في ٢٦/ ١١/ ٢٠٢٠)

□ ملخص □

إن هذا البحث محاولة لدراسة مستويات التوليد الاشتقائي من الجذر الثنائي في المعجم العربي؛ فإن غنى لغتنا العربية في اللفظ والشكل، ومقدرتها على التطور والاشتقاق أدّى إلى اهتمام علمائنا القدماء بظاهرة التوليد الاشتقائي، وتوظيفها في معاجمهم ولاسيما (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي اعتمدها حقلاً للدراسة التطبيقية من خلال الوقوف على المواد المعجمية ذات الجذور الثنائية فيه، وتصنيف العمل وفق مستويات التوليد الاشتقائي، وعرض شروح لبعض من هذه الجذور الثنائية، والتعليق عليها، ثم رصد التحوّلات التي طرأت عليها في الأبنية الصرفية وفي التغير الدلالي للغة، بهدف ربط ظاهرة الثنائية المعجمية بالتوليد الاشتقائي.

كلمات مفتاحية: التوليد، الاشتقاق، الجذر الثنائي، المعجم.

* أستاذة - قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.
** طالبة دراسات عليا (ماجستير) - قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

Levels of derivative generation from the binary root in Arabic Lexicon Al Ain Lexicon as a model

Dr.Samira Abdallah Arraheb*
Heba Issa Wannous**

(Received 14/10 /2020. Accepted 26/11/2020)

□ ABSTRACT □

The research is an attempt to study the levels of derivative generation from the binary root in the Arabic lexicon. The richness of our Arabic language in vocalization and form, with its ability to develop and derivation led our ancient scholars to interest in this phenomenon, and to employ it in their dictionaries, especially (Al-Ain) by Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, who we have adopted as a field for applied study. Through counting the lexical materials with binary roots in it, classifying work according to the levels of derivative generation, presenting explanations for some of these binary roots, and commenting on them, then monitoring the transformations that occurred in morphological structures and in the semantic change of language, with the aim of linking the phenomenon of lexical duality with derivative generation.

Keywords: generation, derivation, binary root, lexicon.

* Professor, Department of Arabic ,Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria .

**Postgraduate student (Master),Department of Arabic ,Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

إنَّ الاشتقاق هو الوسيلة الأساسية التي تُبقي اللغة حيَّةً ومستمرَّةً وقادرةً على خلق كلمات جديدة، وقد رافق اللغة العربية منذ نشأتها، فكانَ بذلك من العوامل اللغوية التي نمت بها لغتنا وتكاثرت مفرداتها، وذلك لأنَّ الكلمة الواحدة قد يتولَّد منها في بعض الأحيان عشرُ كلمات، يربطها بالكلمة الأصل المتولِّدة منها وجودُ معناها في جميعها، ووجود أحرفها الأصلية في جميعها أيضاً.

وللدرس اللغوي مستويات؛ فالمستوى الصوتي يدرس الدلالة الأساسية التي توحى بها الكلمة، والتأثير الصوتي لها في المتلقي، ويدرس المستوى الصرفي الصيغ اللغوية وأثرها في الدلالة، والأثر الذي تحدثه زيادة الوحدات الصرفية في أصل بنية الكلمة، وفي السياق تتحدَّد دلالة الكلمة ووظيفتها من خلال ما تحمله من دلالات وإشاراتٍ معينة.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنه لا توجد حدود فاصلة بين هذه المستويات، ولا يمكنُ استبعاد مستوى منها، فالتغيُّرات الصرفية قائمةٌ على عناصرٍ صوتية، ويوجد تبادلٌ مطرَّد بين الصرف والنحو، ويتربَّب على ذلك كِلهُ التأثيرُ في الدلالة.

وتكمن أهمية البحث في الميدان الذي يجمعُ فروعَ علم اللغة كُلِّها، وهو المعجم، فهو الذي يبحثُ صيغَ الكلمات، ومعانيها، وطرق اشتقاقها، وتوظيفها في التراكيب، وتغيُّر دلالاتها في السياقات المختلفة.

أما هدفه فكان اختيارَ معجم العين مجالاً لربط ظاهرة التوليد الاشتقائي وفق مستوياته التي اعتمدها (الصوتي، والإحصائي للأبنية والأوزان، والصرفي في تقلبيات الأبنية وفي توليد المفردات بالتثنية للثنائي، والدلالي) بالجزر الثنائي، وانتقاء أمثلة من معجم العين لتكون محورَ الدراسة التطبيقية في هذا البحث.

وجرى اعتمادُ المنهج الوصفي باستقراء الأمثلة التي تُشير إلى الجذور الثنائية، وبدراسة عمليتي الاشتقاق والتوليد دراسةً صوتيةً صرفيةً، ودراسةً صرفيةً دلاليةً مطبَّقةً على معجم العين، وذلك لبلوغ هدفٍ هو الوصول إلى نتائج تُثري هذه المسألة اللغوية في البحث العلمي.

تمهيد:

إنَّ معظم اللغات إن - لم يكن كُلِّها - تقوم على التوليد وإنتاج ما لا حصر له من الجمل التي يمكن فهمها وتداولها والحكم بصحَّتها وإن لم تُسمع من قبل، والعربية واحدةٌ من اللغات التي نَحَتْ هذا المنحى منذ قرونٍ مضت، وقبل أن يكتُب علماء العصور المتأخرة عن التوليد كتب علماءها القدماء وأصاؤوا جوانب اتساعها وتوليدها ومرونتها، وأكثر ما يدلُّ على ذلك اعتمادهم اللهجاتِ حجَّةً وإن اختلفت، إذ يقول (ابن جنِّي) في باب (اختلاف اللغات وكُلِّها حجَّة): " اعلم أنَّ سَعَةَ القياس تُبيحُ لهم ذلك ولا تحظرُهُ عليهم".^(١) وتُجيز في موضعٍ آخر مسألة الارتجال في اللغة، فما هذا الارتجال إلا توليد فيما ينتهي إليه من دلالة.^(٢)

ولو أمكننا قراءة التراث كاملاً لرأينا أنَّ أغلب علماء العربية يقرُّون تصريحاً أو تلميحاً بأنَّ هذه اللغة مبنية على الاتساع والتعدُّد والارتجال والاستنباط... وغير ذلك من المصطلحات التي تدلُّ على توليد جملٍ لا حصر لها من المفردات غير المتناهية وهذه المفردات متولِّدة بدورها عن حروف الهجاء، وهذا التوليد لا يقفُ عند مستوى واحدٍ في

(١) ابن جنِّي، أبو الفتح بن عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م، ١٠/٢.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه، ١٨٩/١.

لغتنا، وإنما يمكن أن نلمحه على أربعة مستويات هي: التوليد الوضعي، والتوليد السطحي، والتوليد التحويلي، والتوليد الدلالي.^(٣)

ومعاجنا العربية مبنية على التوليد الوضعي باستخدام حروف الهجاء التي تتولد عنها الألفاظ المفردة، وأقرب دليل على ذلك أن الخليل بن أحمد عندما وضع أول معجم لغوي (العين) بناه على أساس تقاليد الحروف، ولا نجد معنى لهذه التقاليد إلا معنى التوليد، وكذلك فعل ابن دريد في معجمه (الجمهرة) وابن فارس في معجمه (مقاييس اللغة).^(٤)

ونجد (الاشتقاق) في التوليد السطحي على المستويين الصرفي واللغوي؛ فعلى (المستوى الصرفي) نجد ما يعرف بالاشتقاق الأصغر، أما على (المستوى اللغوي) فيبدو التوليد من خلال الاشتقاق الأكبر أو الكبير الذي تناوله (ابن جنّي) وغيره من العلماء، ويبتنوا فيه توليد الكلام واشتقاق بعضه من بعض.^(٥)

وإذا كانت اللغة إنتاجاً بشرياً وتاريخياً، فدلالة الكلمة على علاقة بمادة اشتقاقها، وإنّ عرض ما يتعلّق بالبنية الاشتقاقية يتطلب الاستعانة بالمعاجم.^(٦)

. المعاجم العربية التي اعتمدت البناء الثنائي:

لو يممّ الباحث شطر اللغويين الحاذقين لوجدَ إشاراتٍ في مصنفاتهم وملاحظاتٍ دونها تشي بوجود بدايات للثنائية اللغوية، ويتجلى ذلك في التأليف المعجمي على تعدّد مساربه واختلاف مناهجه، ولا بدّ لنا من بيان آراء مختلف العلماء الذين أبدوا رأياً في هذه الظاهرة بادئين بأولئك الذين فتحوا أبواب هذه الدراسات وأصلوها، وأثاروا في أذهان الذين جاؤوا من بعدهم أسئلةً متعدّدة وآراءً متنوعة:

١ - معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي:

استطاع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) أن يحصر مفردات اللغة العربية مضبوطةً بين دفتي معجمه (العين)، ووجدَ أنّ الكلمات العربية محصورةٌ بين الثنائي والخماسي، فلا تقلّ عن ذلك ولا تزيد عنه البتّة، إلا حروف الزيادة التي لا علاقة لها بالمعنى الأصل للكلمة في حال تجرّدها، وجعل الخليل الأبنية أساساً لتقسيم معجمه وفق أبوابٍ معينة، فهي إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا شيء غير ذلك.^(٧)

ورأى الخليل أنّ الثنائي يقتصر على الحروف والأدوات، ولا يكون في الأسماء والأفعال لأنّ الاسم أو الفعل لا يكون أقلّ من ثلاثة حروف؛ "حرفٌ يُبتدأ به، وحرفٌ يُحشى به الكلمة، وحرفٌ يُوقف عليه".^(٨)

واستطاع الفراهيدي أن يفسّر مجيء الأسماء الثنائية في ظاهرها مثل: يد، فم، أخ، أب... إلخ، فوجدَ أنّها ثلاثية في أصلها، وهذا ما يظهر عليها عند التثنية والجمع والتصغير، وعند الرجوع إلى الفعل المشتق منها؛ يقول: "وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين، وتامها ومعناها على ثلاثة أحرف، مثل: يد، دم، فم. وإنّما ذهب الثالث لعلّة أنّها جاءت سواكن وخلفها السكون مثل (يد) و(دم) في آخر الكلمة... فلما جاء التنوين ساكناً اجتمع ساكنان، فثبت التنوين

(٣) ينظر: البب، إبراهيم محمد، ملامح التوليد في التراث اللغوي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٢٧)، العدد (١)، ٢٠٠٥م، ص ٦.

(٤) ينظر: المرجع نفسه، ص ١٠.

(٥) ينظر: ابن جنّي، الخصائص، ٥/١.

(٦) جرمان، كلود، ولابان، ريمون، علم الدلالة، ترجمة: نور الهدى لوشن، دار الفاضل، دمشق، ١٩٩٤م، ص ٧٩-٨٠.

(٧) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة، ١٩٨١م، ٥٣/١.

(٨) المصدر نفسه: ٥٥/١.

لأنه إعراب، وذهب الحرف الساكن، فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير، كقولهم (أيديهم) في الجمع، و(يديّة) في التصغير".^(٩)

وله حجج قوية في الثنائي المثقل بحرفي التضعيف، إذ يقول: "إنه أساس اشتقاق كثير من الأبنية الأخرى... والعرب تشتق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء المثقل بحرفي التضعيف، ومن الثلاثي المعتل...".^(١٠)

والفراهيدي في تصنيفه أبواب معجمه (العين) ما يوحي بأنه اللغوي الكبير المعترف بالثنائية من حيث الشكل على الأقل.^(١١)

٢- معجم الجمهرة لابن دريد:

هذا ابن دريد (ت ٣٢١هـ) في معجمه (جمهرة اللغة) حذو الخليل فكانت الأبنية عنده ثلاثية ورباعية وخماسية مع ملحقات عدة لكل صنف منها، فالثلاثي عنده يتضمن الثنائي المضاعف والثلاثي معاً، وإلى هذا أشارت مقدمة معجمه: "فمن نظر في كتابنا هذا، فأثر التماس حرف (أي لفظ) ثنائي، فليبدأ بالهمزة والباء، إن كان الثنائي باءً مثقلة (أي مشددة)، أو الهمزة والتاء، وكذلك إلى آخر الحروف".^(١٢)

إن هذا المنهج واضح في التصريح بالثنائية من حيث الشكل أيضاً، إلا أنه لا يمنع من الاعتراف بأن المضغف ثلاثي في حقيقته، وقد عبر عن ذلك بقوله: "إن الثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتة إلا والثاني ثقيل (أي مضغف) حتى يصير ثلاثة أحرف اللفظ الثنائي والمعنى ثلاثي، وإنما سمى ثنائياً للفظه وصورته، فإذا صرت إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة، والثاني حرفين مثليين أحدهما مدغم في الآخر نحو (بتّ بيبّ بتاً) في معنى القطع، وكان أصله (بتت)، فأدغموا التاء فقالوا (بتّ)، وأصل وزن الكلمة (فعل) وهو ثلاثة أحرف، فلما مزجها الإدغام رجعت إلى حرفين في اللفظ فقالوا: (بتّ) فأدغمت إحدى التاءين في الأخرى، وكذلك كل ما أشبهها في الحروف المعجمة".^(١٣)

فهو يضع حداً للمضغف، ويجعل ظاهرة الثنائية قائمة على الصورة الصوتية للفظ، وعلى رسم تلك اللفظة، والدليل على ذلك قوله آنفاً: "وإنما سمى ثنائياً للفظه وصورته".

٣- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس:

يعد أحمد بن فارس الرّازي (ت ٣٩٥هـ) رائداً من أئمة اللغة الكبار، وهو أول من أشار إلى اشتراك الجذور الثلاثية في المعنى استناداً إلى حرفين اثنين من حروف الجذر. ومن هنا يمكن القول إن ابن فارس يعدُّ أهم عالم نادی بالثنائية وطبقها تطبيقاً واسعاً؛ فقسّم الأصول ثلاثة أقسام هي: الثنائي في المضاعف، والثلاثي، والذي جاء على أكثر من ثلاثة أحرف، أي الرباعي والخماسي.

ويستخدم في حديثه عن الثنائي عبارة "الذي يُقال له المضاعف"^(١٤)، إلا أنه يذكر في رأس المادة (الرّسّ الثنائي) أي حرفين فقط، كما إنه عند بسط اشتقاقها لا يسمي سوى حرفين ليس غير، وقد تأثر ابن

(٩) المصدر السابق: ٥٨/١.

(١٠) المصدر نفسه: ٥٦/١.

(١١) نصار، حسين، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٤، ١٩٨٨م، ص ٢٣٣.

(١٢) ابن دريد، أبو بكر محمد بن حسن، جمهرة اللغة، حققه وقدم له: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، دت، ٣/١.

(١٣) المصدر نفسه، ١٣/١.

(١٤) ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م، ٦/١.

فارس بالخليل في أبواب الثنائي المضاعف ، فأدخل فيه الرباعي المضاعف، وسمّاه (المطابق)، كما قدّم المضعف: أب، أد، أث... إلخ على الجذور الثلاثية، ويكون بهذا من الرواد القائلين بالثنائية.

وقد صرّح ابن فارس في معجمه (مقاييس اللغة) بأنّ الألفاظ الثلاثية ترجع إلى أصل ثنائي، وضرب لذلك أمثلة منها أنّ أصل باب (القاف والطاء) وما يثلثهما يرجع إلى معنى (القطع) فيراه في (قط) الذي يدلُّ على صرم شيء من شيء وإبانته، وفي (قطف) الذي يدلُّ على أخذ ثمرة من شجرة، وفي (قطل) الذي يدلُّ على قطع الشيء وفي (قظم) الذي يدلُّ على قطع الشيء أيضاً، فالعين والفاء واللام والميم وردت حروفاً زائدةً على الأصل الثنائي (قط) فخصّصت معنى القطع، ونوعته حسب ما يتطلّبها المقام.^(١٥)

٤- المعاجم الأخرى التي اعتمدت البناء الثنائي:

في القرن الرابع الهجري ظهر في الأندلس معجم (البارع في اللغة) لإسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ)، وفضل فيه مؤلفه بين الأبواب المختلفة التي دمجها الخليل، فكانت الأبواب عنده ستة هي: أبواب الثنائي المضاعف، والثنائي في الخط، والثلاثي في الحقيقة - أبواب الثلاثي الصحيح - أبواب الثلاثي المعتل - أبواب الحواشي (الأوشاب) - أبواب الرباعي - أبواب الخماسي.^(١٦) ويكون وفق هذا التقسيم قد زادَ بابين هما: الثلاثي المعتل والخماسي.

كما قسم القالي باب (اللفيف) إلى الفصول الآتية: الثنائي المخفّف - الثلاثي الصحيح - المضاعف الفاء واللام - المضاعف المعتل اللفيف - المضاعف الرباعي.

وفي شرحه لأبواب الحواشي والأوشاب قال: "هذه أبواب تتصلُّ بالثلاثي المعتل، فما جاء على حرفين أحدهما معتل، أو ثلاثة منها حرفان معتلان".^(١٧)

وفي القرن الرابع أيضاً ظهرت الموسوعة اللغوية (تهذيب اللغة) لمحمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، وكان منهجه يحتذي منهج الخليل، إذ جعل مؤلفه مقسماً إلى ستة أبواب: (الثنائي المضاعف، والثلاثي الصحيح، والثلاثي المعتل، واللفيف، والرباعي، والخماسي)، وأنهى كتابه بعنوان (الحروف الجوف)، وهو فصلٌ خاصٌّ بالألفاظ الثلاثية التي جميع حرفها معتلة.

وجرى على نمط معجم العين، إضافةً إلى معجمي ابن دريد والأزهري، معاجم مشهورة، منها كتابا (المحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، و(المحيط في اللغة) للصاحب إسماعيل بن عباد (ت ٣٨٥هـ)، وقد سارَ صاحب في كتابه (المحيط) على منهج الخليل في (العين)؛ في ما يتعلّق بتسلسل الحروف مقسمةً على مخارجها الصوتية، وترتيب الأبواب داخل كلِّ حرفٍ ابتداءً من باب المضاعف الثنائي، فالثلاثي الصحيح، فالثلاثي المعتل، فاللفيف، فالرباعي، فالخماسي...

وكان للزّاعب الأصفهاني الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ) في مصنّفه (غريب القرآن) السّيرُ على منهج أسلافه كالخليل وابن دريد وابن فارس في ترتيب مفردات ألفاظ القرآن، فقدّم المضعف على الثلاثي، وعدّ الحرف المضعف في آخر الكلمة حرفاً واحداً، ووصف الأب أنستاس الكرملّي طريقةً الراغب في تضعيفه المذكور بقوله: "عرفَ بعضُ خُذّاق أبناء يعرب الأقدمين هذا الرأي، ومالوا إليه، وممن قال به ولم يجدْ عنه قيدَ شعرة الأصفهاني صاحب كتاب (غريب القرآن)، فإنّه بنى معجمه الجليل على اعتبار المضاعف هجاءً واحداً، ولم يبالِ تكرار حرفه الأخير، فهو عنده من

(١٥) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ١٨٩٦م ص ١٥٦.

(١٦) يُنظر : القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، البارع في اللغة، تحقيق هاشم الطعان، ساعدت جامعة بغداد على نشره للسنة الدراسية ١٩٧٣-١٩٧٤م، مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية بيروت، ص ٧١.

(١٧) المصدر نفسه: ص ٢٦.

وضع الخيال، لا من وضع العلم والتحقيق، أي إنه إذا أراد ذكر (مَدَّ يَمَدُّ مَدًّا) مثلاً في سفره، ذكرها كأَنَّها مركبة من مادة (مد) أي ميم ودال ساكنة، ولا يلفت أبدأً إلى أَنَّها من ثلاثة أحرف أي (م دد) كما يفعل سائر اللغويين، ولهذا السبب عينه يذكر (مد) قبل (مدح) مثلاً، ولا يقدّم هذه على تلك على ما نشاهده في معظم معاجم اللغة كالقاموس المحيط ولسان العرب وأساس البلاغة وتاج العروس وغيرها^(١٨).

وفي القرن الثامن الهجري أَلَفَ أحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ) كتابه (المصباح المنير) ومَنْ يَطَّلِعُ عليه يلحظ الثنائيات واضحةً من منهجه. يقول سعيد الأفغاني: "... ولأمرٍ ما جرى صاحبُ المصباح المنير في أبواب معجمه على أن يقولَ مثلاً: الهمزة والباء وما يثلثهما... هكذا إلى آخر الأبواب، فهل كان يشيرُ إلى أن وراءَ كلِّ أصلين معنىً مشتركاً يكمنُ في كلِّ ما تفرَّعَ منهما من كلم".^(١٩)

واليوم لا نجد للأصل الثنائي مكاناً في معاجمنا الحديثة، لكن هناك دعوات ليأخذ هذا الأصل حَقَّهُ في المعجم.^(٢٠)

. مستويات التوليد الاشتقاقي من الجذر الثنائي في معجم العين:

١ - المستوى الصوتي للتوليد الاشتقاقي:

لقد أدرك الخليل منذ البداية أن اللغة منطوقة قبل أن تكون مكتوبة، ولاحظ أن موادَّ الترتيب - مهما كان نوعه - التي هي أساسُ اللغة وجوهرها هي الأصوات، فنظر إليها بعينٍ علميةٍ، ولاحظ أن تمييزَ الحروف بالصوت أقوى دلالةً، وأكثرُ وضوحاً وتميزاً من الكتابة.^(٢١)

فسيطرَ الفكر الصوتي على الخليل منذ البداية، لذا كانت اللغة بالنسبة إليه أصواتاً لها أحياء ومدارج، وجاء ترتيبه لهذه الأصوات حسب مخرجها، واعتمد الخليل نظام الأبنية، وجاء توزيعه لها في قوالب صوتية صرفة.

وإنَّ "التأكيد على مفهوم البنى الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية يقرُّ مفهوم البنى العميقة المعجمية التي تعتمدُ مداخل المعجم العربي... واستقراء مفهوم البنى السطحية التي تنشأ من تصريفات البنى العميقة وتحولاتها، وذلك بالاعتماد على عملية التقلاب التحويلية الرياضية".^(٢٢)

فالوحدات المعجمية في هذا المعجم - وفي معاجم اللغة عامةً - تنقسم إلى صنفين اثنين يمثلان البنيتين العميقة والسطحية المتولدة عنها، وهذان الصنفان هما:

١. صنفٌ تمثله الجذور: وهو "وحدة شكلية دنيا" هي الصوامت التي يتكوّن منها بعدها وسماتها التي تختصُّ بها، و"وحدة دلالية عليا أو رئيسية" هي الدلالة العامة التي تقتربُ به، وقد اتَّخذت هذه الجذور أصلاً في تبويب كتاب العين، واعتمدت مداخل معجميةً أصولاً، وهي التي تمثلُ البنية العميقة الأصل.
٢. صنفٌ تمثله الجذوع وهو نوعان: الأول تمثله (الجزوع الرئيسية) وهي المفردات المولدة من الجذور بإضافة الحركات إليها، والثاني تمثله (الجزوع الفرعية) وهي المفردات المولدة بالاشتقاق من الجذوع

(١٨) الكرمل، الأب أنستاس، نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها، بيروت، مكتبة الثقافة الدينية، د.ت، ص ٢.

(١٩) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، بيروت، المكتبة الإسلامية، ١٩٨٧م، ص ١٣٤، ١٣٣.

(٢٠) ينظر: دك الباب، جعفر، النظرية اللغوية العربية الحديثة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ١٩٩٦م، ص ١٩٧، ١٩٦.

(٢١) قاسم، زكي رياض، المعجم العربي - بحث في المادة والمنهج والتطبيق، ص ١٩٥.

(٢٢) الحمزاوي، محمد رشاد، النظريات المعجمية العربية وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي، دار بن عبد الله، تونس، ١٩٩٩م، ص ٤٤.

الرئيسية، وهذه الجذوع بنوعها هي المفردات، وهي التي اتَّخذت في كتاب العين مداخلاً فرعياً تحت الجذور التي تنتمي إليها، وكوّنت المادة التي أُجريت عليها التعريف، وهي تمثلُ البنية السطحية المتفرعة.

فكان محورُ دروسِ الخليل لبناءِ معجمه هو (المفردة)، فقد درسها من حيثُ هي وحدة معجمية منتمية إلى نظام المعجم، لا يعتبرُ فيه ما للمفردة من شكلٍ فقط، أي من حيث هي ذاتُ بنية صرفية وتأليف صوتي فحسب، بل يُنظر إليها باعتبارها (كياناً معقداً) يكونه وجهٌ دلاليٌّ مشتملٌ على بنية صرفية، وتأليف صوتي، ووجهٍ مدلوليٍّ تُبرزه الدلالة المستفادة منها باجتماع المكوّنين الدّالي والمدلولي فيها، وهذان المكوّنان هما اللذان يجعلان من (الوحدة المعجمية) دليلاً لغوياً، وعليه تُبنى الوحدة المعجمية العربية سواءً أكانت جذراً أم جذعاً من حرفين أصليين وثلاثة أحرف أصول وأربعة وخمسة لا أكثر".^(٢٣)

وقد مهّد لها الخليل أولاً بتحديد المجال والقالب (ثنائي، ثلاثي، رباعي، خماسي) الذي ستشتغلُ فيه، ثم اهتدى إلى فكرة التقلاب، فوصل إلى طريقة فريدة في حصر اللغة العربية، بدايةً من البناء الثنائي وصولاً إلى البناء الخماسي، باستخدام التقلابات الصوتية، وما ينتجُ عنها من كمٍّ هائلٍ من الكلمات العربية.

ومن الأمثلة التي تمثلُ المستوى الصوتي للتوليد الاشتقاقي في العين اسمُ الفعل (صه):

يورد الخليل في باب الهاء مع الصاد (ه ص، ص ه) مستعملان، يقول:

"صه: كلمة زجرٍ للسكوت. قال:

صه! لا تكلمْ لحمادٍ بداهيةً عليك عينٌ من الأجداع والقصب

وقال: إذا قال حادينا لتشبيهه نبأه صه! لم تكن إلا دويّ المسامع

يقول: حين أنصت لم يسمع شيئاً إلا دويّ سمعه.

وكلُّ شيءٍ من موقوف الرجز فإنَّ العرب تنوّنه مخفوضاً، وما كان غير موقوفٍ فعلى حركة صرفه في الوجوه

كلّها.

ويضاعف (صه)، فيقال: صهصهتُ بالقوم".^(٢٤) وصهصه بالقوم: زجرهم ليسكتوا.^(٢٥)

فقد اشتقَّ الخليل من اسم الفعل فعلاً بالمضاعفة حسب قوله، واليوم نجدُ (صه) و(صه) بمعنى (اسكت)^(٢٦)،

وهو اسم فعلٍ يستوي فيه خطاب الواحد وغيره، وقد ينون.

وقرّر النحاة أن تنوينه للتكثير، فإذا قلتُ صه بلا تنوين فمعناه: دع حديثك هذا لا تمض فيه، وإذا نونَ

فمعناه: دع كلَّ حديثك ولا تتكلم. ^(٢٧) فالتنوين (الذي هو صوت النون) زاد المعنى توكيداً، والنون من الأصوات السهلة

التي اطمأنّت العربية إليها والانقطاع عن الكلام عندها، وربما لمح إلى هذا بعض المحدثين بقوله: "إنَّ

التنوين قطعٌ للمدّ الممثل بالحركات".^(٢٨)

وفي هذا المستوى يمكن الوقوف عند الأفعال المعتلة، فإذا كانت حروف العلة تلك الصوائت الطويلة التي تمدُّ

حركة الصامت فحسب، وتطيلها دون أن تدخل في البناء الأصلي للكلمة، ولا سيّما إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يطرأ

(٢٣) ابن مراد، إبراهيم، مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧م، ص ١٦-٢٠.

(٢٤) الفراهيدي، العين، باب الثنائي الصحيح من الهاء والصاد.

(٢٥) مصطفى، إبراهيم، والزيات، أحمد حسن، وعبد القادر، حامد، والنجار، محمد علي، المعجم الوسيط، دار الدعوة، استانبول، تركيا، ١٩٨٩م، ص ٥٢٧.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٢٧) الغلابيني، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، راجعه ونقحه: سالم شمس الدين، ط ١، دار الكوخ للطباعة والنشر، دت، ص ١١٨.

(٢٨) العلابي، مقدمة لدرس لغة العرب، ط ٢، بيروت، دار الجديد، ١٩٩٧م، ص ٣٤٣. نقلاً عن: السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م، ص ١٣٩.

عليها من تغيراتٍ بالقلب أو الحذف، فإننا لا نبتعد عن الصواب في عدِّ الفعل المعتل ثنائيَّ الأصل، واللفيف أحادياً. (٢٩)

٢- المستوى الإحصائي للأبنية والأوزان:

سبقت الإشارة إلى أنّ الخليل ابتكرَ طرقاً متميّزة لتبويب معجمه، تُنبئُ كُلها بحسِّه اللغوي، ونظريته التطوريّة للسان العربي، إذ بيّن الخليل في مقدّمة معجمه أنّه سيّخذُ من الحروف التسعة والعشرين أبنيةً عليها مدارُ كلام العرب، والتي حصرها في أربعة: الثنائي، والثلاثي، والرّباعي، والخماسي، يقول: "وليس للعرب بناءً في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة حروف". (٣٠) ثمَّ وَصَحَ فكرته الزائدة والمبدعة في تبويب الكتاب على الصّيع الممكنة التي تأتي عليها أحرف كلِّ بناء، فالأبنيةُ "الثنائيّةُ تتصرّفُ على وجهين نحو: قدَّ ودَق، شدَّ ودَش، والثلاثية على ستة أوجه، وتُسمّى مُسدوسة، وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ريض، أمّا الأبنية الرباعية فإنها تتصرّف على أربعة وعشرين وجهاً... وأمّا الخماسية فتتصرّف على مئة وعشرين وجهاً، وذلك أنّ حروفها وهي خمسة أحرف تُضرب في وجوه الرباعي وهي أربعة وعشرون حرفاً، فتصيرُ مئة وعشرين وجهاً". (٣١)

ولو توقّف الخليل من الناحية النظرية والتنظيرية عند هذا الحدِّ لتمكّن من وضع أضخم وأكبر وأشمل معجم لغويّ عربي، لكنّ الخليل عندما وصل إلى هذه المرحلة وأدرك ضخامة العمل بالنسبة إليه وحده من جهة، ومن جهةٍ أخرى أدرك أنّ الكلمات الناتجة يجب أن تخضع لقانون اللغة العربية، كان له ظهورُ بعض القوانين والقواعد على رأسها ثنائية (المستعمل والمهمل)، "والمستعمل من ألفاظ اللغة هو المنجز بالفعل على السنة أفراد المجموعة اللغوية، أمّا المهمل فهو المتصوّر في الذهن دون أن يكون له في الآن المتحدّث عنه ظهورٌ على ألسنة الناس، وقد دون الخليل في معجمه المستعمل من ألفاظ اللغة وترك المهمل لأتفه غير موجودٍ بالفعل". (٣٢)

"وقد تمكّن الخليل بتوظيف هذه الثنائيّة من إقصاء عددٍ كبيرٍ من كلام العرب، وذلك ما شكّل بعض المآخذ عليه كإهماله أبنيةً مستعملةً في اللغة لم يذكرها لأنه لم يسمع فيها شيئاً، ووصفها بأنّها مهملة... ويتّصل بالنقص السابق نقص آخر داخل الموادّ نفسها التي ذكرها ووصفها بأنّها مستعملة، فهذه المواد لم يستوفِ صيغها ومعانيها الكثيرة... والسبب في هذا النقص عند الخليل معروفٌ فهو أوّل من جمع في اللغة كتاباً كبيراً، فالعلم لا يزال بادئاً في عهده". (٣٣)

ولا يزال يُسجّل لل خليل سبّهُ الذي لا يُضاهي، فقد وضع أساس منهج الإحصاء مبتكراً طريقتَه بالنسبة إلى حصر المعطيات الممكنة لأوزان الكالم العربي، والتي لا أحد عرفها قبله، ولا استطاع أحد أن يأتي بأحسن منها من بعده، بل إنَّ "تصنيفها للكلمات قد اعتمد في المجمع الفرنسي، وفي ميادين لغويّة عدة". (٣٤)

(٢٩) لا تتسع الصفحات المطلوبة للبحث لإفراد أمثلة للمعتل، ولأجله ينظر: الفراهيدي، العين، باب اللفيف من القاف، و غيثري، سيدي محمد، التباين اللغوي بين الأصول والجذور، الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، ماي: ٢٠٠٥، ص ٢٥٦.

(٣٠) الفراهيدي، العين: ٤٩/١.

(٣١) المصدر نفسه: ٥٩/١.

(٣٢) ابن مراد، إبراهيم، المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص ٢٣.

(٣٣) نصار، حسين، المعجم العربي، ص ٢١٨.

(٣٤) الحمزاوي، محمد رشاد، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، - مناهج تلقية اللغة العربية تنظيراً ومصطلحاً ومعجماً، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م، ص ٤٩٤.

ومن الأمثلة التي ترتبط بهذا المستوى في كتاب العين حرف المعنى (لن):

قال الخليل: "وأما (لن) فهي: لا أن وُصِلت لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا) ولكنها أوكد. تقول: لن يكرمك زيدٌ، معناه: كأنه يطمع في إكرامه، فنفيته عنه، ووكدت النفي بـ (لن) فكانت أوكد من (لا)".^(٣٥) وابن هشام قال مثل قول الخليل: "أصلُ (لن) لا أن، فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكين".^(٣٦) على أن جمهور البصريين يردُّ هذه المقالة ويقول بعدم تركيب (لن) وأنها حرف بسيط برأسه وهو مذهب سيبويه أن الأصل في الحروف عدم التصرف، وليس أصله (لا) فأبدلت الألف نوناً كما ذهب جماعة من اللغويين^(٣٧)، فذهب الفراء مثلاً إلى أن أصل (لن) و(لم) هو (لا) فأبدلت الألف نوناً في أحدهما وميماً في الآخر.^(٣٨)

ومادام القدامى قد قربوا بين (لن) و(لم) فلا بد لنا من النظر فيها والقول بتركيبها وإن لم ينص عليه متقدم من اللغويين والنحويين، وقد قال بهذا المستشرق الألماني (برجشتراسر) فزعم أن أصل النفي في العربية أن يكون بلا وما، وأن العربية قد اشتقت من (لا) أدوات منها: ليس، ولن، ولم، وقال: "(لن) مركبة من (لا) و(أن) ، و(لم) ربما كانت مركبة من (لا) و(ما) الزائدة".^(٣٩)

ويظل وصفُ الخليل وتحليله يزينهما جمالُ العتق والقدم، فقد انتبه من ذوقه لأدوات العربية إلى علة تركيب العرب (لا) النافية مع (أن)، وهي زيادةُ توكيد النفي بمستوياته الكثيرة المتفاوتة البلاغة، فكما أضافوا التاء في (لات)، بحثوا عما يقوي الدلالة على النفي في ما عدا التاء من الحروف، فاستثمروا (أن) وهو حرفٌ شديد الإيحاء إلى التوكيد، وما ذلك إلا من النون أحد حروف الذلاقة وأكثرها تقوية للمعاني، ولعل الهمزة قبلها عمادٌ فقط ليتمكن من النطق بها ساكنة.^(٤٠)

٣- المستوى الصرفي للتوليد الاشتقاقي في العين:

أولاً: في تقليبات الأبنية:

إن أهم ما يثير الانتباه في عمل الخليل أنه جعل التقليل نظاماً لغوياً يواكب التطور والاستعمال، يأخذ ما يحتاج إليه ويظل دائراً في فلكه، ويستوي في هذا السابق مع اللاحق، لأن قانون النظام اللساني متى عُرف وعلم أنه قديم غير مُستحدث سار على هداية الناس جميعاً، فكان الخليل يقرُّ أن الأقدمين من العرب كانوا يلجؤون إلى تقليب الأصول للحصول على مفرداتٍ يحتاجون إليها للتعبير عما يعرُّ لهم.

وقد ترشد الأبنية المهملية - في اصطلاح الخليل - زيادةً على بيان ما يقدر عليه نظام العربية إلى رصيد متقادم من اللسان يرجع إليها، وهو أمرٌ يتطلَّب الوصول إليه جهداً كبيراً من الباحثين، ومسحاً لكل النصوص التي لها صلة بأقدم ما حفظته الذاكرة من لغة العرب.

(٣٥) الفراهيدي، العين، باب الليف من اللام.

(٣٦) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وعلق عليه: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٧م، ٣١٣/١.

(٣٧) الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، منشورات دار الكتب العلمية، دت، مادة (لن).

(٣٨) الأسترابادي، رضي الدين محمد بن حسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسين وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م، ٢٣٥/٢.

(٣٩) برجشتراسر، ج، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م، ص ١١١.

(٤٠) ابن نابي، قدور، التأثيلية في كتاب العين - رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية ٢٠١٠/٢٠١١م، ص ١٦٦، ١٦٥.

وهناك أمرٌ آخر يبرِّجُ هذه الاستنتاجات، وهو ما ذهب إليه اللغويون بعدَ الخليل في عدِّ تقليب أصول الفعل الثلاثي ضرباً من الاشتقاق الذي يولِّدُ كلماتٍ تُدعَمُ بها اللغة العربية، ممَّا جعلَ بعضَ الباحثين يعدُّ "الخليل أولَ من فتحَ عيونَ تلاميذه على ظاهرة الاشتقاق الكبير قبل أن يفطنَ إليها أبو علي الفارسي وابن جني".^(٤١)

والفائدة من هذا الالتفات إلى الاشتقاق الكبير أن أصحابه يجعلونه وسيلةً تطويرٍ تتروِّدُ بها اللغة، ومن حسنات هذا التوجُّه الخليلي إلى ضبط المستعمل، والتنبية إلى المهمل من الأبنية أنه يزوِّد العربية برصيدٍ يمكنُ أن تستعينَ به في حاجاتها المعاصرة أمام الاضطرار إلى توليدِ كلماتٍ تدلُّ على المصنوعات الجديدة، والمفاهيم المستحدثة، وبصفةٍ أشدَّ إلحاحاً إيجادُ مصطلحاتٍ علميةٍ عربيةٍ تُترجمُ تلك التي تقدُّ إلى العرب من يمينٍ وشمال، والأمرُ - لو حصل - سيُشبهه إلى حدِّ كبير ما فعله الأوربيون من الاستعانة بالرصيد اللاتيني والإغريقي في وضعِ مصطلحاتهم العلمية.^(٤٢)

بالإضافة إلى أن الخليلَ كانَ "يلتزمُ تجريدَ الكلمة من زوائدها، ثم يضعُها في مكانها بعدَ ذلك، أي إنَّه بنى معجمه على (الجزور) أو (الأصول)، وأهمل حروفَ الزيادة، وقد ظلَّ هذا دأبَ معظم معاجمنا حتى الآن".^(٤٣)

"وهذا أساسٌ صرفيٌّ لم يكن من الممكن تصوُّره قبلَ اتِّضاح ملامحِ البحثِ في بنية الكلمة العربية... وظلَّ هذا المبدأ... في كلِّ المعاجم العربية العامَّة حتى العصر الحديث، ولم تخرج عنه إلا قلةٌ من المعاجم الخاصَّة وبعض المعاجم التعليمية الحديثة".^(٤٤)

وكان الخليلُ "يشرحُ المادَّة ومقلوباتها في موضعٍ واحدٍ بعدَ أن يذكر في صدرِ حديثه عنها ما استعمل من تصاريفها وما أهمل... ثم يبدأ في شرح التصريفات المستعملة تصريفاً بعدَ آخر، وشرح التصريفات مجتمعةً في مكانٍ واحدٍ لا بدَّ قد نبه الأذهانَ من بعدُ إلى ما بينها من صلةٍ مشتركة، وربَّما كان ذلك السببُ نفسه الذي دعا الخليلَ إلى سلوكه هذا، فإنَّ كانَ كذلك - وليس ببعيد - فالخليلُ إذاً هو أولُ من نبه إلى هذه الخصيصة من خصائص اللغة".^(٤٥)

ومن الأمثلة التي توضِّح المستوى الاشتقائي لتقلبيات الأبنية عند الخليل في كتاب العين ما جاء في بناء الثنائي الصحيح من العين والضاد:

يقول الخليل في باب العين والضاد (ع ض، ض ع) مستعملان: "عضُّ بالأسنان والفعل منه عَضُّتُ أنا وعَضَّ يَعَضُّ، وتقول: كلبٌ عَضُوضٌ وفرسٌ عَضُوضٌ، وتقول: برئتُ إليك من العَضاض والنِّقار والخراط والحِران والشَّماس. والعَضُّ: الرَّجْلُ السَّيِّءُ الخلق، قال: ولم أكُ عِضاً في الندامى مُلَوِّماً.

(٤١) ظاظا، حسن، كلام العرب - من قضايا العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢، ص ١٩٩٠، ص ١٣٠.

(٤٢) ابن نابي، قدور، التأثيلية في كتاب العين، ص ٤٩.

(٤٣) عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ط ٦، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٩٣.

(٤٤) حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية (مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث واللغات السامية)، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٣م، ص ١٠٠.

(٤٥) أحمد، عبد السمیع محمد، المعاجم العربية - دراسة تحليلية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٦م، ٢٩/١.

والجمع أعضاء، والغصن: الشجر الشائك، وبنو فلان مِعْصُونَ أي يرعون الغصن وإبل مُعَصَّة: ترعاه، وشارسة ترعى الشرس، وهو ما صغر من شجر الشوك، والغصن: النوى المرشوخ تُعْلَفُه الإبل، قال الأعشى:

الهجان صلبها العص
ورعي الحمى وطول الحيال

وطول الحيال ألاّ تحمل الناقة، والتعضوض: ضرب من التمر (أسود، شديد الحلاوة، موطنه هجر وقراها).^(٤٦) وفي تقليبه نجد (ضع) مستعملاً، يقول الخليل:

"ضع: الضعضة الخضوع والتذلل، وضعضعه الهم فتضعضه، وقال أبو ذؤيب:

وتجدلي للشامتين أريهم
أني لربيب الدهر لا أتضعضه

وفي الحديث: "ما تضعضه امرؤ لآخر يريد به عرض الدنيا إلاّ ذهب ثلثا دينه"، (يعني خضع وذل).^(٤٧)

فاعتماداً على مصادر الاحتجاج (الشعر القديم والحديث الشريف)، وما سُمع عن العرب نجد الخليل يجعل تقليبي الجذر (ع ض) مستعملين، أي في حيز المنجز بالفعل وليس بالقوة.

ثانياً: المستوى الصرفي للتوليد الاشتقاقي في توليد المفردات بالتثليث للثنائي:

وهذه نظرة أخرى إلى التطور اللغوي التاريخي، فإذا كانت السابقة مبنية على تقليب أصول البناء اللغوي، فإن مظهر توليد المفردات هنا قائم على تكوين أصل ثلاثي بإلحاق صوت ثالث.

وكان الخليل قارب اللغة أنياً وتعاقبياً، كل هذا وهو يجمع مادة أول معجم في تاريخ العرب، مما يجعل واقع اللغة المعهود في عصره وقبله بقرون، وما يعلمه من أسرار تاريخية لتطور اللسان العربي يتنازعان؛ فمن الواضح أن ثلاثية الأصول، أو بتعبير أدق انتهاء أقل الكلمات إلى ثلاثة أصوات كان أمراً راسخاً في العربية زمن الخليل يؤدي إليه كل تأمل وصفي، غير أن الذي رجع بعلمه وخبرته باللسان إلى أولى مراحل تكوينه يدرك ما لم يعاينه أحد، ويصعب عليه حينئذ بيانها، حيث اكتفى الفراهيدي في بداية تقديم باب العين: "وبدأنا الأبنية بالمضاعف لأنه أخف على اللسان وأقرب مأخذاً للمتفهم".^(٤٨) ثم قال في موضع من مقدمته بشيء من الشرح والتمثيل والإلحاح الدال على قلقه من عدم تفهم مقولته ما نصه: "والعرب تشتق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثلاثي المثقل بحرفي التضعيف، ومن الثلاثي المعتل، ألا ترى أنهم يقولون: صل اللجام يصل صليلاً، فلو حكيت ذلك قلت: صل تمد اللام وتثقلها، وقد خففتها في الصلصلة، وهما جميعاً صوت اللجام".^(٤٩)

ويظهر من خلال هذا الوصف أن اشتقاق العرب إنما قام على الثنائي، فهو إن ضعّف ثانيه صار - على تسمية الخليل - ثلاثياً مضعفاً، وإن أضيف إليه حرف علة فهو الثلاثي المعتل، وإن كُرّر المقطع الثنائي نفسه صار مضاعفاً نحو (صلصل).

وحتى ما كان يبدأ به باب كل حرف من الثنائي إنما هو في حقيقته ثلاثي لأن التضعيف حرف، ف(عق) مثلاً هي (عق)، فالخليل لم يجهل هذا كما ظن بعض الدارسين، لكنه أراد أن "يشعرنا بهذا البدء أن المضاعف الثلاثي قائم على الثنائي الذي يُصار منه إلى الثلاثي"^(٥٠)، وأنه فطن إلى شيء من التطور التاريخي للغة العربية الذي بمقتضاه تكون "طريقة تضيف الكلمة هي الطريقة الأولى في نقل الثنائي إلى الثلاثي".^(٥١)

(٤٦) الفراهيدي، العين: باب الثنائي الصحيح من العين والضاد.

(٤٧) المصدر نفسه، الباب نفسه.

(٤٨) المصدر السابق، المقدمة، ٦٠/١.

(٤٩) المصدر نفسه، المقدمة، ٥٦/١.

(٥٠) المصدر نفسه: ٩/١ (الكلام للمحققين).

(٥١) المصدر نفسه: ٩/١ (الكلام للمحققين).

والخلاصة أن الثلاثي نشأ من تضعيف ثاني الثنائي، أو مده، فكأن اللغة في زمن غابر لا يعلمه أحد من الناس كان مدار كلماتها على أصول ثنائية، فلما دعت الحاجة إلى توليد لغوي كانت الخطوة الأولى بتضعيف الثاني أو مده، فإذا ازدادت الحاجة إلى التوليد رُكِبَ مع الأصل الثنائي حرفاً ثالثاً صحيحاً آخر غير الثاني.

ومن الأمثلة التي توضح المستوى الصرفي في توليد المفردات بالتثليث للثنائي في كتاب العين كلمة (اسم): قال الخليل: "والاسم: أصل تأسيسه: السمو، وألف الاسم زائدة لنقصانه الواو، فإذا صغرت قلت: سمي، وسميت، وأسميت، وتسميت بكذا. قال: باسم الذي في كل سورة سُمِه".^(٥٢)

وهو الرأي الذي ذهب إليه البصريون من بعد الفراهيدي، وقابلهم الكوفيون بمذهب آخر فحواه أن الاسم مشتق من الوسم^(٥٣)، غير أن المدرستين نظرنا إلى لفظة (اسم) على أنها ثلاثية التأسيس، ورؤوا الألف إلى واو، ولكن المؤسس الأول للغويات العربية لم ينقصه التثنية إلى ثنائية الأصل حتى قال: "وألف الاسم زائدة"، كما دعم هذا بالقول المأثور في آخر تعريفه والذي فيه (سُمِه)، فالهاء ضمير، والمستخدم من الاسم حرفا السين والميم، وهو ما يتوافق مع صيغة "الاسم في الأكدية sumu، وفي الآرامية sema أصلها sum".^(٥٤)

وهذا ما يراه (د. إبراهيم السامرائي) إذ يقول: إن كلمة اسم لم تخرج من السمو أو الوسم على الخلاف بين البصريين والكوفيين، وإنما هي كلمة قديمة وجدت في سائر اللغات السامية فأفادت منها العربية فصاغت منها فعلاً هو (سمى)، ولم يلفت النحويون إلى هذا، إنما شغلوا أنفسهم في الكلام عن همزة الاسم.^(٥٥)

٤- المستوى الدلالي للتوليد الاشتقاقي في كتاب العين:

إن التوليد المعجمي (أي توليد ألفاظ اللغة بعضها من بعض) لا يقوم على الارتجال والخلق من العدم، بل يتم وفق ثلاثة أنظمة توليدية أساسية ومتكاملة: النظام الصرفي، والنظام التركيبي، ونظام التوليد الدلالي.^(٥٦)

وقد وجدنا عند الخليل في معجمه العين اعتماده في التوليد على النظامين الأول والثالث؛ الأول تمت الإشارة إليه وإلى استناده على الاشتقاق سابقاً في المستوى الصرفي، أما الثالث فهو مجال هذا المستوى، وتشغل الدلالة المعجمية - أو الدلالات المتعددة التي يوردها المعجم للألفاظ المرتبة ترتيباً معيناً - حيز هذا المستوى.

وترتبط الدلالة - بوصفها فرعاً من فروع علم اللغة - بالفروع اللغوية الأخرى ومجالات البحث اللغوي المختلفة، وتتوَعَجُ فنجذ الدلالة الصوتية، والدلالة الصرفية، والدلالة النحوية، والدلالة المعجمية.^(٥٧)

والدلالة المعجمية هي ما يعنينا هنا، فهذا النوع من الدلالة هو أصل الدلالة ومنبعها، وهذه الدلالة هي التي تهتم بها المعاجم بصورة رئيسية، وإن كانت تشير إلى شيء من الدلالات النحوية أو الصرفية، ولكنها لا تذكر ذلك إلا عندما تخرج هذه الألفاظ في أوزانها وجموعها عن القياس المطرد، وإلا فإن الدلالة المفردة هي المقدمة في الدرس المعجمي، وتتقل هذه الدلالة بين أبناء اللغة عن طريق التلقي والمشاهدة.^(٥٨) وتعد هذه الدلالة أصلاً في بابها؛ لأن الصوت من دون دلالة معجمية أصيلة لا قيمة له في اللغة، وليس من اللغة في شيء، وهو المهمل الذي أشار إليه الخليل.

(٥٢) المصدر نفسه، باب السين والميم وواي.

(٥٣) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الله بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية، ديت، المسألة الأولى.

(٥٤) برجشتراسر، ج، التطور النحوي للغة العربية، ص ٥٥.

(٥٥) السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، ص ٥٩.

(٥٦) ينظر: أوكمضان، محمد، تطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية، مجلة ديوان العرب، نشر بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٠، ص ١٢.

(٥٧) أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٢، ١٩٦٣ م ٥٠-٤٦.

(٥٨) المرجع السابق، ص ٥٠، ٥١.

أما العوامل المؤثرة في توجيه الدلالة - والتي لم ينكرها الخليلُ عندما شرح المادة المعجمية في سياقاتٍ مختلفة ووفق قرائنٍ متنوعة مؤكداً على تحكّمها في توجيه الدلالة - فهي: السياق، والقرينة العقلية واللفظية، وقد تتقاطع هذه المؤثرات مع بعض أنواع الدلالة، كما يتقاطع السياق في بعض جوانبه مع الدلالة النحوية، وتتقاطع القرينة العقلية مع الدلالة العقلية، ولكن هذه المؤثرات تختلف في أنواعها ونتائجها.

ومن المفردات التي وقف الخليلُ بن أحمد على جانبها الدلالي، بما تهيأ له من معطيات في عصره، وما سمحت له تقنيات معجمه اللغوي الموسوعي:

. بخ : يقول الخليل: "بخ: تَبَخَّحَ الحُرُّ: سكنَ بعضُ فورته، وتَبَخَّحَتِ الغنمُ: سكنت حيث كانت، وتَبَخَّحَ لحمُه: إذا صَوَّت من الهزال.

وَبَخَّ: كلمة تُقال عند الإعجاب بالشيء، يُخَفَّف وَيُثَقَّل، تقول: بَخَّحَ الرجلُ: إذا قال: بَخَّ... ودرهمٌ بخيٌّ: كُتِبَ عليه بخ... وبخباخُ الجمل: أولُ هديره، وبخبحةُ البعير وبخباخُه: هديرٌ يملأُ الفمَّ شَقْشَقَةً...".^(٥٩)

ويروي الخليل حكاية تتقيل (بخ) في شيءٍ من الإيحاء بالدلالة الصوتية للخاء، يقول: "درهمٌ بخيٌّ: كُتِبَ عليه بَخَّ، ودرهمٌ مَعْمَعِيٌّ: كُتِبَ عليه (مع) مضاعفاً، لأنه منقوص، وإنما يُضاعَف إذا كان في حالٍ إفراده مخففاً، لأنه لا يتمكّن في التصريف في حال تخفيفه، فيحتملُ طولَ التضاعف، ومن ذلك ما يُثَقَّل فيُكْتَفَى بتقليله، وإنما حُمِلَ ذلك على ما يجري على ألسنتهم، فوجدوا (بخ) مثقلاً في مستعملِ الكلام، ووجدوا (مع) مخففاً، وجَرَسُ الخاءِ أمتنُ من جَرَسِ العين، فكَرِهوا تثقيلَ العين".^(٦٠)

وحافظت هذه اللفظة على دلالتها الأساسية حتى اليوم، واستدعت دلالاتٍ فرعيةً ماخوذةً منها حسب السياق الذي توضع فيه، أو القرائن الدالة عليها، من ذلك مثلاً: "بَخَّحَ في النوم: غطَّ... والبخباخُ: الذي استرخى بطنه، واتسع جلده".^(٦١)

جدول رقم (١): بعض الألفاظ الثنائية وفق قوانين التوليد الاشتقائي

قانون التوليد وفق المستوى الصوتي	قانون التوليد وفق المستوى الإحصائي للأبنية والأوزان	قانون التوليد وفق تقليبات الأبنية	قانون التوليد وفق المستوى الصرفي في توليد المفردات بالتثنية للتثاني	قانون التوليد وفق المستوى الدلالي
صه، صل، صر، قه، كه، زق، قع، نق.	لن، لم، أنا، بأ، زل، يم.	عض، ضع عج، جع صت، تص مهمل حُب (بمعنى الجرة لفظ دخيل)	اسم، أب، أخ، فم، يد، دم، شاة، ماء.	بخ، قر، بر، در، عق، أز، أح.

شمل قانون التوليد وفق المستوى الصوتي حكايات الأصوات، وصاحبته تغييرٌ طفيف في دلالة اللفظ وفق تغيير الصامت الذي يؤدي الوظيفة الصوتية مثل الفرق بين (صلِّ وصالِّ) في مدِّ الصوت وترجيعة، وشمل المستوى الإحصائي تركيب بناءين في بناء واحد مثل (لن)، والاشتقاق من صامتين مثل (بأ)، وفي تقليبات الأبنية في المستوى

(٥٩) الفراهيدي، العين: باب الخاء والباء في ما استدرك على الجزء الرابع.

(٦٠) المصدر نفسه، الباب نفسه.

(٦١) الوسيط: ص ٤١، ٤٠.

الصرفي تمّ توضيح المستعمل والمهمل والدخيل، واعتماداً على قوانين التصغير والجمع والنسبة والإضافة قامَ تثليثُ الثنائي، أما التوليد الدلالي فاعتمد على تغيّر موضع الكلمة في السياق وأثره في توجيه الدلالة، وعلى القرائن ومنها تغيّر حركة الصامت الأول ودوره في اختلاف دلالاته مثل (بر، قر، در).

جدول رقم (٢): مستويات التوليد الاشتقاقي من الجذر الثنائي في معجم العين

المستوى الصوتي للتوليد الاشتقاقي	المستوى الإحصائي للأبنية والأوزان	المستوى الصرفي للتوليد الاشتقاقي في تقلابات الأبنية	المستوى الصرفي للتوليد الاشتقاقي في توليد المفردات بالتثليث للثنائي	المستوى الدلالي للتوليد الاشتقاقي
%٢٠	%١٠	لا يدخل ضمن التصنيف لأنّ موادّ المعجم كلّها تخضع له لمعرفة المستعمل والمهمل.	%٢٠	%٥٠

يضمُّ البناءُ الثنائي في العين ثمانمئةٍ واثني عشرَ لفظاً، منها المستعمل ومنها المهمل، لكنّ عمليّة إحصاء الجذور الثنائية في العين وفق مستويات التوليد الاشتقاقي بنسبٍ مئوية دقيقة أمرٌ صعبٌ، نظراً لتداخل هذه المستويات فيما بينها، ووجود اللفظ الواحد في أكثر من مستوى، فاللفظ (يم) مثلاً يمكن وضعه في المستوى الإحصائي لأنه بناء ثنائي اشتق منه أبنيّةٌ جديدةٌ بمعانٍ مختلفة مثل (اليمامة) و(التيّم)، ويمكن وضعه في المستوى الصرفي لتقلابات الأبنية، لأنّ الخليل صنّفه ضمن الألفاظ العربية الأصيلة وليس الدخيلة على العربي، بالإضافة إلى دخوله في المستوى الدلالي لتغيّر دلالاته بتغيّر بنائه، ومثله كثيرٌ في (العين).

نتائج البحث:

١. جاء معجم العين حافلاً بالمعلومات الصوتية والصرفية والنحوية والتأصيلية والدلالية، والفروقات اللغوية بين الأصيل والدخيل والمعرّب، وقد تركت القواعد التي وضعها الخليل أثراً في المعاجم العربية، وأسهمت تلك الأسس النظرية في بناء النظرية المعجمية العربية.
٢. يتّضح من خلال الأصول الصوتية والصرفية في العين جنوح الخليل إلى الخفّة ومراعاة الاستعمال اللغوي، فالخفّة لها تأثيرٌ واضحٌ في قواعد اللغة والصرف عنده، وفي الأصوات اللغوية أيضاً، وخاصّةً عندما تندمج هذه الأصوات مع بعضها لتكوّن مقطعاً أو كلمة.
٣. ربط الخليل بين البنية الشكلية للغة وخصائصها الوظيفية التداولية، إذ نجدُ عنده إشاراتٍ أوليةً لهذا الربط بين المبنى والمعنى، وإذا كان تحليلُ المادّة المعجمية في معجمات الألفاظ القديمة يشمل جانبي الكلمة (المبنى والمعنى)؛ نجد الخليل قد حاول تقديم بعض المعلومات الصرفية أو النحوية أو اللغوية في جانب المبنى، والتي تُسهم في فهم المعنى وتوضيحه، فجاء اهتمامه بالمادّة المعجمية من الناحية الصوتية والصرفية والدلالية.

٤. يُسجّل للخليل أيضاً أنه أول مَنْ أخضع الأصول في العربية إلى نظام التقاليب في معجمه العين، وتعدّ الأعمال التي قدّمها الخليل بن أحمد الفراهيدي أول إقرارٍ بالتثليث في خصمّ الجهود اللغوية عند العرب القدامى.
٥. لم ينكر الخليل وجودَ الجذر الثنائي بدليل تبويبه في بناءِ ضمنّ أبنية معجمه، وإتباعه المعتلّ والمضعف والمكرر بهذا البناء، وجنوحه إلى تثليث كل لفظٍ ثنائي باللجوء إلى الجمع أو التصغير أو النسبة، ليوافق هذا اللفظ قواعد الاسم العربي عنده "حرفٌ يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يحشى به الكلمة".

. ثبت المصادر والمراجع :

. القرآن الكريم.

١. أحمد، عبد السمیع محمد، المعاجم العربية - دراسة تحليلية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٦م.
٢. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن حسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسين وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.
٣. الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٨٧م.
٤. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الله بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية، د.ت .
٥. أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٦٣م.
٦. برجستراسر، ج، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م.
٧. جرمان، كلود، ولابان، ريمون، علم الدلالة، ترجمة: نور الهدى لوشن، دار الفاضل، دمشق، ١٩٩٤م.
٨. ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.
٩. حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية (مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية)، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٣م.
١٠. الحمزاوي، محمد رشاد، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة - مناهج تلقيه اللغة العربية تنظيراً ومصطلحاً ومعجماً، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.
١١. الحمزاوي، محمد رشاد، النظريات المعجمية العربية وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي، دار بن عبد الله، تونس، ١٩٩٩م.
١٢. ابن دريد، أبو بكر محمد بن حسن، جمهرة اللغة، حققه وقدم له: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، د.ت .
١٣. دك الباب، جعفر، النظرية اللغوية العربية الحديثة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، ١٩٩٦م.
١٤. الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، منشورات دار الكتب العلمية، د.ت.
١٥. السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
١٦. الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ١٨٩٦م .

١٧. ظاظا، حسن، كلام العرب - من قضايا العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٠م.
١٨. العلايلي، عبد الله، مقدمة لدرس لغة العرب، ط٢، بيروت، دار الجديد، ١٩٩٧م .
١٩. عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ط٦، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.
٢٠. الغلاييني، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، راجعه ونقحه: سالم شمس الدين، ط١، دار الكوخ للطباعة والنشر، د.ت .
٢١. ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م .
٢٢. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة، ١٩٨١م.
٢٣. قاسم، زكي رياض، المعجم العربي . بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، لبنان، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٩٨٧م.
٢٤. القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، البارع في اللغة، تحقيق هاشم الطعان، ساعدت جامعة بغداد على نشره للسنة الدراسية ١٩٧٣-١٩٧٤م، مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية بيروت.
٢٥. الكرمل، الأب أنستاس، نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها، بيروت، مكتبة الثقافة الدينية، د.ت.
٢٦. ابن مراد، إبراهيم، مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧م.
٢٧. ابن مراد، إبراهيم، المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٢٨. مصطفى، إبراهيم، والزيات، أحمد حسن، وعبد القادر، حامد، والنجار، محمد علي، المعجم الوسيط، دار الدعوة، استانبول، تركية، ١٩٨٩م.
٢٩. ابن نابي، قدور، التأثيلية في كتاب العين . رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية ٢٠١٠/٢٠١١م.
٣٠. نصار، حسين، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٤، ١٩٨٨م.
٣١. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وعلق عليه: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٧م.

. الأبحاث والدراسات:

٣٢. أوكمضان، محمد، تطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية، مجلة ديوان العرب، نشر بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٩م.
٣٣. البب، إبراهيم محمد، ملامح التوليد في التراث اللغوي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٢٧)، العدد (١)، ٢٠٠٥م .
٣٤. غيثري، سيدي محمد، التباين اللغوي بين الأصول والجنور، الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، ماي: ٢٠٠٥م.